الأنباء
الاثنين 17 فبراير 2014

مجلس الوزراء يمهّد للانتخابات الرئاسية.. أم لإدارة الفراغ؟

تفاهمات دولية انتجت حكومة «التطبيع» بين 8 و14 آذار ومعركة صياغة البيان الوزاري تنطلق غداً

بيروت ـ عمر حبنجر

عادت قوى 8 و14 آذار لتجتمع حول طاولة واحدة في أحلك الظروف الداخلية والاقليمية، ورغم المساحة الزمنية لعمر الحكومة التي لا تتعدى الثلاثة اشهر فإن مؤشرات ولادتها على نحو ما حصل اوسع من حدود مداها. اوساط 8 آذار تعتقد ان التركيبة الحكومية الجديدة ستبدل في اوراق اللعبة الداخلية لمصلحة الاستقرار والاستحقاقات، خصوصا ما يتناول الغزل الدائر بين تيار المستقبل وتيار العماد ميشال عون.

هذا النوع من الغزل يراهن فريق 8 آذار على سلبياته المحتملة بالنسبة لعلاقة تيار المستقبل مع حليفها الاساسي القوي القوات اللبنانية وفريق الامانة العامة لقوى 14 آذار، لكن رئيس كتلة المستقبل النيابية الرئيس فؤاد السنيورة الذي يلعب دور ضابط الايقاع بين فرقاء 14 آذار اظهر دائما القدرة على امتصاص الصدمات، من هنا كان لقاؤه امس د.سمير جعجع ود.فارس سعيد حيث شرح لهما ظروف تشكيل الحكومة. وزير المال الجديد ـ القديم عن حركة امل علي حسن خليل يرى ان هذه الحكومة يمكن ان تكون حكومة متاريس، ويمكن ان تكون احتواء واستيعابا للتناقضات.

مختلف الاطراف اجمعت على دور متقدم لعبه النائب وليد جنبلاط في تدوير الزوايا وصولا الى شكل الحكومة الجديد، وسط استياء ابداه حيال تعنت بعض الاطراف الاساسيين في 8 آذار، ويعترف الوزير الجنبلاطي وائل ابوفاعور الذي كان صوت رئيس كتلته النيابية بحجم التجاوب الذي اظهره الرئيس الحريري والعماد عون.

لكن شارع 8 آذار تناول الحكومة عبر مواقع التواصل بالكثير من الخيبة، بسبب تضمنها وزراء مصنفين في خانة الاستفزاز، بيد ان على الشاعرين بالخيبة الا يقللوا من اهمية انجاز فريقهم، فحتى الامس القريب كان فريق 14 آذار يرفض الجلوس مع حزب الله على طاولة واحدة، فما بالهم لا يرون غير النصف الفارغ من الكوب؟

الحقيقة ان فريق 8 آذار مازال عاجزا عن هضم موافقة اركانه على توزير اللواء اشرف ريفي والنائب نهاد المشنوق بوصفهما من صقور 14 آذار. ووكرد على «الڤيتو» الذي وضعه عليه حزب الله المهيمن على حكومة الميقاتي، وضع حلفاء ريفي نصب العين ترشيحه للوزارة، لا بل إن الرئيس الحريري رشحه لرئاسة الحكومة قبل تسمية الرئيس سلام، وكان توجهه الأساسي إلى وزارة الداخلية، حيث صقل خبرته الأمنية، ووافق فريق 8 آذار على تسليمه حقيبة الداخلية في المفاوضات التي جرت على مستوى التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، لكن حزب الله الذي بينه وبين ريفي ما منع جهاز المعلومات من كشف للشبكات وللمتورطين من عناصره في الاغتيالات تحفظ على الأمر لسببين، الأول الخشية مما ينتج عن قيادة ريفي للداخلية والثاني وهو الأهم لأن العماد عون وافق ووافق معه الآخرون من أركان 8 آذار دون العودة إلى المحرك الأساسي لهذا الفريق أي حزب الله. والدليل على ذلك أن حزب الله لم يعترض على إعطاء ريفي حقيبة وزارة العدل.

وقد رد العماد عون واصفا الحكومة بحكومة التطبيع بين مكونات البلد أو حكومة «المصلحة الوطنية» والانتخابات الرئاسية ومكافحة الإرهاب ومعالجة ملف النازحين السوريين، كما عرف عنها رئيسها تمام سلام، وهي بنظر المراقبين حكومة الممكن عندما صار بالإمكان الحديث عن تفاهم أميركي ـ إيراني خارجيا، وعن تفاهم بين المستقبل والتيار العوني في الداخل وضمنا حزب الله.

لكن بعض أوساط 14 آذار خاصة الفريق المتأثر بالقوات اللبنانية يرى أن ثمة تنازلات أعطيت للفريق الآخر، وبالتالي فهو يخشى أن تتكرر في البيان الوزاري على حساب إعلان بعبدا أو اعتماد كلام السيد حسن نصرالله أمس الأحد كقاعدة للبيان الوزاري.

هذا الفريق يرى أن اللبنانيين لم يفاجأوا بسياسيين يتحولون من خصوم الى احباب ومن متباعدين الى متقاربين بحجة المصلحة الوطنية التي ينتظر اللبنانيون تحقيقها.

الرئيس سعد الحريري اتصل من جهته برئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع وبمنسق الأمانة العامة لقوى 14 آذار د.فارس سعيد وبحث معهما آفاق المرحلة المقبلة والمهام المطروحة على 14 آذار داخل الحكومة.

مصدر في القوات اللبنانية التي امتنعت عن المشاركة في الحكومة قال توضيحا لموقف القوات المتحفظ على هذه الحكومة إن القصة ليست قصة من يأخذ وزارة النفط ومن يأخذ سواها، لأن الموضوع الأساسي هو سياسة الحكومة وعملها وماذا ستقدم للناس، وهذا يتوقف على عملها وماذا ستقدم للبنانيين، وهذا يتوقف على بيانها الوزاري الذي ستشكل لجنة صياغته غدا الثلاثاء. والراهن ان فريق 14 آذار حصل على الوزارات الاساسية المعنية بالمحكمة الدولية كالعدلية والداخلية والاتصالات.

كما ان اللواء ريفي الذي يقول الرئيس نجيب ميقاتي انه استقال بسبب عدم انصافه عاد مع الحكومة التي خلفت حكومة ميقاتي من باب وزارة العدل القريبة من الحقائب السيادية. اما تكتل الاصلاح والتغيير فقد تمسك بوزارة الطاقة وحصل عليها، صحيح انها لم تعد مع الوزير جبران باسيل الذي انتقل الى وزارة الخارجية انما صارت في عهدة وزير حزب الطاشناق الارمني ارتور نظاريان، علما ان في تقاليد تكتل العماد عون ان «الارض ومن عليها للملك»، والملك هنا هو الوزير جبران باسيل الذي يتصرف وكأنه الوصي على كل الوزارات الموزرة من التيار الوطني الحر، وعندما سئل الوزير نظاريان عما اذا سيكون سيد وزارته، فأجاب بعفوية العارف بخلفية هذا السؤال: سأتعاون مع الجميع، واعتبرت كلمته رسالة تطمين لصاحب التكتل الذي هو العماد عون «ولولي عهده الامين» الوزير جبران باسيل.

حزب الكتائب الوسطي المنحى حصل على اكثر من وزارة، فمن وزير واحد في الحكومات السابقة الى ثلاث وزارات، مستفيدا في هذا من غياب القوات اللبنانية التي امتنعت عن المشاركة لعدم ثقتها بالتزام حزب الله بالاتفاقات والعهود واستحالة التناغم معه على ايقاع واحد.

الرئيس ميشال سليمان حصل على حصة وزارية وازنة، وزارة الدفاع مع نيابة رئاسة مجلس الوزراء م.سمير مقبل المقرب منه ووزارة المهجرين للقاضية أليس شبطيني التي سبق للعماد عون ان حال دون اختيارها رئيسة لمجلس القضاء الاعلى، وهذه الوزارة قد تبدو ظرفية، لكنها ستكون في الواقع حلقة التواصل الاشد بين الرئيس وبين النائب وليد جنبلاط الذي تنازل عن هذه الوزارة بالذات لاول مرة منذ انشائها، وبذلك يكون الوحيد الذي ادخل المرأة في التركيبة الحكومية على حساب مستشاره السياسي الوزير السابق خليل الهراوي الذي شوش خصومه المحليون في دائرة زحلة الانتخابية عليه من زاوية علاقاته السابقة مع العاصمة السورية.

اما النائب وليد جنبلاط الذي حصل على وزارتين لكتلته (وزارة الصحة للدينامو السياسي وائل ابوفاعور ووزارة الزراعة لاكرم شهيب) شكل حجر الزاوية في بناء حكومة «المصلحة الوطنية» كما سماها رئيسها تمام سلام.

ويبقى السؤال: اذا كان تشكيل الحكومة استهلك عشرة اشهر من عمرها المحدود بسقف عهد الرئيس سليمان الذي ينتهي في مايو المقبل، فكم من الوقت سنهدر من عمرها الباقي، وهو اربعة اشهر، للاتفاق على البيان الوزاري المحاط بسلسلة من الحلقات الملغومة كثلاثية الشعب والجيش والمقاومة التي يتمسك بها حزب الله واعلان بعبدا الذي ترى فيه قوى 14 آذار الترياق الشافي من مختلف السموم المنتشرة في الجسم اللبناني؟

وفي ضوء ما يستقر عليه حال البيان الوزاري، يتبين بجلاء ما اذا كانت هذه الحكومة هي حكومة التمهيد للانتخابات الرئاسية اعتبارا من 25 مارس ام حكومة ادارة الفراغ الرئاسي اذا ما حصل؟

حديث جانبي بين رئيس الحكومة تمام سلام ووزير الداخلية نهاد المشنوق خلال استقبال المهنئين في المصيطبة امس (محمود الطويل)

«الكتائب» حازت حصة «القوات».. والحريري والسنيورة تحدثا إلى جعجع

تساءل عن الفرق بين عدنان منصور وجبران باسيل

قاطيشا لـ«الأنباء»: «القوات» ستعتبر نفسها ممثلة مع إقرار بيان وزاري قائم على إعلان بعبدا

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى مستشار رئيس حزب القوات اللبنانية لشؤون الرئاسة العميد المتقاعد وهبي قاطيشا، ان حكومة الرئيس سلام وبالرغم من وجود حلفاء القوات في صفوفها، لا تجسد آمال اللبنانيين وتطلعاتهم، كونها لا تملك الحد الأدنى المطلوب وطنيا لإنقاذ البلاد من أزماتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فهي حكومة محاصصات وتقاسم مواقع سيادية وخدماتية أكثر مما هي حكومة حلول وإنتاج، بدليل ان حزب الله رفض الإعلان مسبقا عن نواياه حيال التزامه بإعلان بعبدا، ما يعني انها ستكون حكومة متاريس وخطوط تماس سياسية ونسخة طبق الأصل عما سبقها من حكومات سميت زورا بحكومات «الوحدة الوطنية»، معتبرا من جهة ثانية ان معركة تشكيل الحكومة انتهت بعد 10 أشهر من عمليات الكر والفر، لكن المعركة الأصعب ستكون حول صياغة البيان الوزاري، حيث لن يقدم حزب الله على جلد نفسه وتقديم الهدايا للبنان عبر تنازله عن ذكر ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» فيه، او عن اي عبارة بديلة تضمن حماية سلاحه، خصوصا ان اللغة العربية غنية بالمفردات التجميلية، بشهادة الرئيس بري.

وردا على سؤال، أكد قاطيشا في تصريح لـ «الأنباء» ان قبول تيار المستقبل بالمشاركة في الحكومة قبل ان يعلن حزب الله مسبقا عن التزامه بإعلان بعبدا، لا يعني إطلاقا ان القوات في حل من تحالفها معه القائم على إستراتيجية بناء الدولة الحقيقية ذات السيادة الكاملة، مشيرا الى ان التباين بين القوات والمستقبل يكمن في الاختلاف حول طريقة العمل للوصول الى تحقيق هذه الإستراتيجية، وليس حول فعل قبوله بالمشاركة، فحزب القوات اللبنانية برئاسة د.جعجع لم ولن يساوم يوما على مستقبل لبنان وأمن اللبنانيين وعلى المبادئ الدستورية ودور المؤسسات وفي طليعتها مؤسسة الجيش والقوى الأمنية الشرعية الوحيدة المخولة حمل السلاح، وهو من أجل ذلك تمسك بضرورة إعلان حزب الله عن التزامه بإعلان بعبدا كشرط للقبول بالمشاركة معه في حكومة واحدة.

واستطرادا، لفت قاطيشا الى ان القوات اللبنانية وعلى قاعدة «ان المؤمن لا يُلدغ من جحر واحد مرتين»، تعتبر ان العمل الى جانب حزب الله دون شروط مسبقة، هو غطاء لإستراتيجيته القائمة على تلازم سلاحه غير الشرعي مع سلاح الشرعية، وعلى تغييب الدستور والمؤسسات خدمة لمشاريعه الإقليمية، لذلك فضلت القوات الاستمرار في المواجهة السياسية على السير بحكومة لا مصلحة للبنان بها، فيما الرئيس الحريري اختار المشاركة فيها والقتال في المواقع الخطأ، منبها من ان نتائج الخوف من المواجهة أسوأ بكثير من نتائج المواجهة بحد ذاتها.

وردا على سؤال، أكد قاطيشا ان حزب القوات اللبنانية وبالرغم من انه اعتاد ان يدفع ثمن تمسكه بمبادئ الدولة، وبالرغم من استعداده لتقديم المزيد من التضحيات لقاء تحقيق هدفه الأم ألا وهو الدولة السيدة الحرة والمستقلة وصاحبة القرار الأول والأخير على المستويين السياسي والعسكري، إلا انه خرج هذه المرة الرابح الأكبر في موضوع تشكيل الحكومة، لكونه فاز بثقة الوطن الحقيقي، وبثقة غالبية الشعب اللبناني الرافض لتركيبات حكومية أغرقته في جحيم الإرهاب والبطالة والعوز والعتمة وأوصلت البلاد الى ما وصلت إليه، متسائلا على سبيل المثال لا الحصر عن الفرق بين عدنان منصور الذي مثّل المحاور الإقليمية سواء في الجامعة العربية او في الأمم المتحدة او مؤخرا في جنيف 2، حيث عدل لصالح المقاومة وحزب الله في الخطاب المتفق عليه مع الرئيس سليمان، وبين جبران باسيل الذي سيحمل غدا في جعبته ورقة التفاهم مع حزب الله خلال جولاته في عواصم العالم، خصوصا ان موقف تيار عمه من وثيقة بكركي وإعلان بعبدا مازال غامضا. وردا على سؤال، ختم قاطيشا مستدركا لجهة موقف القوات اللبنانية من الحكومة بالقول «ان القوات اللبنانية ستعتبر نفسها ممثلة بالحكومة في حال نجح حليفها تيار المستقبل في انتزاع بيان وزاري قائم على إعلان بعبدا فقط لا غير، وخال من أي عبارة تجميلية من شأنها تغطية السلاح غير الشرعي ومشاركة حزب الله في الحرب السورية».

وهبي قاطيشا

ريفي: سنمثل «القوات» في الحكومة لأن قناعاتنا نحو الدولة متشابهة

بيروت: اعتبر وزير العدل اشرف ريفي ان «التعاون مع وزير الداخلية نهاد المشنوق في وزارة الداخلية، امر طبيعي» مؤكدا ان «العدل والأمن يتكاملان وكلنا نعلم ان دعوى تبدأ بالمخفر ثم الشرطة القضائية، العدلية، ثم يستكمل الملف هناك». وقال ريفي في حديث عن التعاون مع «حزب الله» في وزارة العدل: «التعاون سيكون كأي مكون لبناني وكما كنت في قوى الامن الداخلي فأنا لا اميز بين لبناني وآخر بالملفات الوطنية إنما بالسياسة وحكما لدي رأيي الخاص فأنا من دعاة العودة الى الدولة والدولة فقط في وجه «الدويلة». وإذ شدد على اننا سنقوم بواجبنا القانوني تماما، ذكر انه سابقا كانت لدينا ملفات لها علاقة مع حزب الله، نحن نتعامل مع المواطن. وآسف ان اقول ان احدهم في مرحلة معينة اعتبر نفسه فوق القانون وفوق الاجراءات الطبيعية، علينا ان نعود الى الدولة ويكفي دويلة، فالدولة تكاد تفرط.

ولفت الى انه في اي وزارة هناك شقان، الشق التقني والشق السياسي، الشق السياسي مشترك وفي الامور التقنية مهنيا انا انوي، انما الامن والعدل يتكاملان مرتبطين ببعضهما البعض. وشدد على انا جزء من فريق سياسي يؤمن بالدولة الحرة السيدة المستقلة التي عليها ان تكون خارج وصاية اي فريق آخر وخارج ما يسمى بدويلة اعتبرت نفسها لها امتيازات معينة. وختم ريفي: كنا نتمنى ان تكون كل الاطراف السياسية مجتمعة في الحكومة لكن كلنا يعلم ان هناك مكونا سياسيا اساسيا هي القوات اللبنانية لم يشاركوا، انما نحن سنمثل القوات اللبنانية لأن رأينا وقناعاتنا وتوجهاتنا نحو الدولة متشابهة.

شربل مستشاراً في القصر الجمهوري

بيروت: عين رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وزير الداخلية السابق مروان شربل مستشارا للشؤون العسكرية في القصر الجمهوري وهو الموقع الذي كان يشغله وزير الشباب والرياضة العميد عبدالمطلب الحناوي.

تحليل إخباري

حديث المكاسب والخسائر في تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة

بيروت ـ أ.ش.أ: بعد مخاض طويل دام أكثر من عشرة أشهر خرجت الحكومة اللبنانية برئاسة تمام سلام إلى النور لتضرب رقما قياسيا في تاريخ لبنان من حيث طول فترة التشكيل، بينما ليس أمامها إلا بضعة أشهر لتعمل بها، ثم عليها أن تتقدم باستقالتها إلى الرئيس اللبناني الجديد المفترض انتخابه في مايو القادم، إذا تم انتخابه.

قد يكون هذا أحد أسباب صعوبة تشكيل الحكومة.. فالجميع في ذهنه أن هذه حكومة يحتمل أن تدير البلاد في حال حدوث فراغ رئاسي إذا فشل اللبنانيون في التوصل إلى اختيار رئيس جديد لبلادهم، وهم فعلوها من قبل.

كما قد يكون أحد أسباب تأخر تشكيل الحكومة «شطارة الساسة اللبنانيين الزائدة» والتي تجعل كل طرف يحاول أن يحصل على أكبر قدر من المكاسب خاصة في اللحظات الأخيرة الحرجة.

وبعد التشكيل.. بدأ المراقبون يحصدون مكاسب وخسائر كل طرف، ولكن الواقع أن الفائز هو لبنان الذي نجا من فراغ سياسي قاتل يضغط بشدة على أعصاب اقتصاده، ويهدد بإشعال حرب أهلية في ظل استقطاب سياسي ومذهبي غير مسبوق تزيده الحرب في سوريا المجاورة والسيارات المفخخة القادمة اشتعالا.

وحتى لو انتقل الانقسام السياسي من البرامج التليفزيونية إلى الحكومة فإن هذا أفضل من انتقالها إلى الشوارع والميادين.

بصرف النظر عن التنازلات التي يتحدث كل طرف أنه قدمها فإن الحكومة الحالية تمثل مكسبا للجميع، أول الفائزين تيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري الذي بدا في هذه اللحظات التاريخية وهو يقف خارجا لتوه من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان يستعيد فيها ميراث والده السياسي، إذ أعلن وهو على أعتاب المحكمة في «لاهي» بهولندا استعداده للمشاركة مع حزب الله في حكومة واحدة بصرف النظر عن تورطه في سورية ورغم أن المحكمة تحاكم غيابيا 5 متهمين يعتقد أنهم أعضاء الحزب بتهمة اغتيال والده رفيق الحريري.. وليتمثل سعد الحريري في هذه اللحظة شخصية والده الذي كان يمد يده للخصوم قبل الحلفاء.

ولم يقلل من هذا المكسب المعنوي الكبير للحريري، الذي احترمه خصومه قبل حلفائه، مزايدات بعض المتطرفين في الجانب السني، الذين انتقدوا هذه الخطوة ولكن المكسب الأكبر الذي حصل عليه الحريري لتياره وطائفته السنية ولتحالف 14 آذار هو العودة إلى السلطة بعد نحو ثلاث سنوات من الإقصاء عنها، وهو ما أعطى الطرف الثاني الفرصة للسيطرة على مفاصل الدولة، بينما كانت قوى 14 آذار تكتفي بالصراخ من مقاعد المعارضة الكثيرة.

أما الطرف الثاني متمثلا في حزب الله وقوي 8 آذار، فرغم أنه تنازل عن شرطه العتيد بالحصول على (الثلث +1) الذي يعرف بـ «الثلث المعطل» لأنه يتيح لمن يمتلكه أن يعطل قرارات الحكومة واجتماعاتها بل يمكن أن يضطرها للاستقالة..

ورغم أنه أصبح لديهم ثلث الحكومة فقط بعد أن كانوا يسيطرون على أغلبها في الحكومة المستقيلة، إلا أن هناك جملة مكاسب استراتيجية حققها هذا التحالف وخاصة حزب الله.

فتشكيل حكومة يساهم في تخفيف حدة الاحتقان السياسي والاستقطاب الطائفي الذي بات حزب الله طرفا أساسيا فيه مع تيار المستقبل، وحزب الله يعلم أن هذا الاحتقان مهما كان الحذر يمكن أن يودي بالبلاد إلى حرب أهلية قد يكون هو وتيار المستقبل الطرفان الأساسيان بها رغم أنه للمفارقة أن الحزب والتيار هما الفريقان الوحيدان على الساحة اللبنانية الذين لم يشتركوا في الحرب الأهلية التي استمرت 15 عاما.

ويعلم حزب الله جيدا أنه رغم قوته الكبيرة فإن الحرب الأهلية لا فائز فيها، خاصة أنه بات متورطا في حرب أهلية في سورية التي تفوق لبنان مساحة بنحو 9 مرات وسكانا نحو 7 مرات.

وبالنسبة لفقدان الحزب وحلفائه لوزارة الدفاع لصالح الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان، أو حصول منافسه السياسي تيار المستقبل على وزارة الداخلية، فيبدو أن هذه مشكلة يمكن للحزب التعامل معها في ظل الدور المحدود لوزيري الدفاع والداخلية في التركيبة السياسية للبلاد بالإضافة إلى نجاح الحزب في إقامة روابط وعلاقات قوية مع الأجهزة الأمنية والجيش في البلاد، تكفل عدم اعتراضهما لأنشطة الحزب تجاه إسرائيل أو سورية.

أما العماد ميشال عون الذي يعد الخاسر الأكبر بالأرقام حيث كان لديه هو وحلفاؤه نحو ثلث الحكومة السابقة وانخفضت حصته إلى السدس فإنه نجح في تعزيز مكاسبه في اللحظات الأخيرة فاحتفظ بوزارة الطاقة التي كان يشغلها صهره جبران باسيل من خلال منحها لارتير نظاريان من حزب الطاشناق الأرميني ـ حليف عون، وهذه الوزارة باتت تكتسب أهمية خاصة في ظل التوقعات بأن لبنان لديه ثروات ضخمة من الغاز والنفط في البر والبحر..

كما نجح عون بالدفع بصهره إلى الواجهة الديبلوماسية للبنان وهي وزارة الخارجية.

وحصل عون على مكسب آخر بتلميح البطريرك الماروني إلى رفضه لعدم مشاركة عون في الحكومة، وهو أمر فيه تتويج ما ولو مبطن له بزعامة الطائفة المارونية.

أما حركة (أمل) بقيادة نبيه بري فقد تم تعويضها عن فقدان وزارة الخارجية بالحصول على وزارة المالية التي تكتسب أهمية خاصة، إذ انها المتحكم في ماكينة البلاد الإدارية عبر بوابة الميزانية.

ويبدو وليد جنبلاط الجندي المجهول في هذه الحكومة، إذ بذل جهدا كبيرا في تشكيلها، وهي بذاتها أكبر مكسب له بصرف النظر عن الوزارات التي حصل عليها مثل الصحة والزراعة وفقدانه وزارة مهمة مثل الأشغال والنقل، فجنبلاط كان المتضرر الأول من انفجار الوضع أو تشكيل حكومة أمر واقع، إذ انه حريص على تكريس موقعه الوسطي المحايد، وتشكيل حكومة دون توافق سيضطره إلى الاختيار الصعب بين 8 آذار بقيادة حزب الله و14 آذار بقيادة تيار المستقبل.

أما الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان فيعد أبرز الفائزين من الحكومة بدءا من نجاته ومعه لبنان كله من مصير تشكيل حكومة أمر واقع وما قد يترتب عليها من أزمات وصولا إلى حصوله على حقيبة الدفاع ليستكمل بها حلمه في تقوية الجيش اللبناني عبر المنحة السعودية التي نجح في الحصول عليها ليصبح الجيش هو المدافع الوحيد عن البلد والمحتكر الوحيد للسلاح مع القوى الأمنية وهي المعادلة الوحيدة القادرة على حل إشكالية سلاح المقاومة حتى ولو على مدى بعيد.

حزب القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع قد يبدو الخاسر الأكبر بمقاطعته للحكومة، ولكن الحقيقة أن جعجع حقق مكسبا معنويا بدا فيه السياسي اللبناني الأكثر مبدئية بإصراره على موقفه السابق برفض الجلوس على طاولة الحكومة مع حزب الله طالما كان مشاركا في الحرب السورية وطالما لم يتم حل إشكالية سلاح المقاومة.

وبدا جعجع المحارب الماروني الشرس الذي قاتل الفلسطينيين والسوريين بضراوة في الحرب الأهلية الأكثر حرصا يوما على منطق الدولة والأكثر انحيازا للثورة السورية، وفي الوقت ذاته فإنه لم يخسر كثيرا من مميزات السلطة في ظل وجود حلفائه من قوى 14 آذار في السلطة.

أما تمام سلام رئيس الحكومة، فقد خرج بالتأكيد فائزا بحكومة شراكة وطنية واسعة تعوضه عن لقب صاحب رئيس حكومة المكلف الأكثر استدامة، حكومة يحتمل أن تتحول من حكومة مؤقتة يفترض أن تستمر بضعة أشهر إلى حكومة تتولى الصلاحيات الرئاسية لمدة قد تطول أو تقصر.

وهكذا انتهى الشد والجذب اللبناني بمكاسب للجميع وأثبت الفرقاء أنهم تجار لبنانيون ماهرون إذ حصل الكل تقريبا على ترضيات، ولكن الفائز الأهم هو لبنان، الذي حصل على حكومة بعد ما يقرب من عشرة أشهر من الفراغ، حتى لو لم تستطع هذه الحكومة تخطي عتبة البيان الوزاري والمجلس النيابي.. فإنها يمكن أن تتحول لحكومة جامعة لتصريف الأعمال.